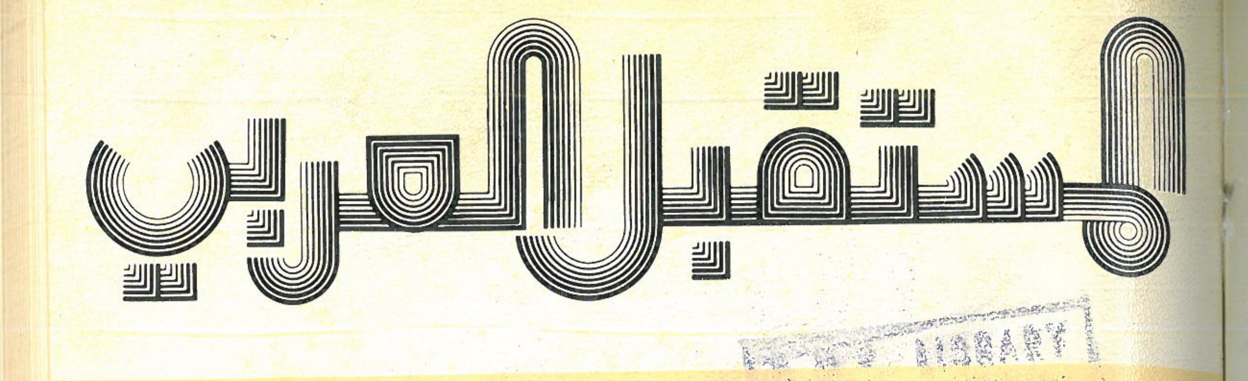


١٢/١٩٨٦

٩٤

- عبد الناصر ومعركة تأميم قناة السويس
  محمد حسنين هيكل
- الأمن القومي والعمل العربي المشترك/ عطا زهرة
- المواقف العربية تجاه الثورة الأريترية/ نجوى الفوال
- الشرعية السياسية وممارسة السلطة: دراسة في التجربة السودانية المعاصرة/ محمد بشير حامد
- قضايا التخلف والتبعية في الوطن العربي
  عبد الخالق عبد الله
- الشخصية الثقافية في عالم متغير: نموذج تونس
  غالي شكري
- أدب الأطفال العرب والانحراف/ زليخة أبو ريشة
- ندوة ٣٠ عاماً على تأميم قناة السويس/ طلعت مسلّم

يصدرها "مركز دراسات الوحدة العربية"

المواقف العربية تجاه الثورة الاريترية

د. نجوى أمين الفوال

باحثة في المركز القومي للبحوث
الاجتماعية والجنائية في القاهرة - مصر

طوال تاريخ الكفاح الأريتري الطويل على مدى ربع القرن، تلازمت مقدرات هذه الثورة مع واقع الحركة السياسية على الساحة العربية، وارتبطت ارتباطاً جذرياً - منذ تفجرها من القاهرة عام ١٩٦١ - في حركتها من مد وجزر مع المواقف المبدئية والفعلية للبلدان العربية تجاهها. فقد مارست الأنظمة العربية تأثيرها - سلباً وإيجاباً - على الواقع الأريتري، سواء على مستوى الكفاح المسلح أم على مستوى التحرك السياسي. وفي واقع الأمر، فإن هذا التأثير لا ينفي القول بحرية حركة الثورة الاريترية، أو قدرتها على صنع مصيرها بنفسها، فهذا ما أثبته الواقع الأريتري، منذ منتصف السبعينات وبخاصة من خلال تطبيق إستراتيجية «الاعتماد على الذات» على يد الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا. تهدف هذه الدراسة الى استكشاف أبعاد الترابط المصيري بين الثورة الأريترية والمنطقة العربية بشكل عام، وتحديد مواقف بعض الدول ذات الصلة بهذه الثورة بوجه خاص.

ويرى بعض الكتاب السياسيين بحق، أن أريتريا كانت دائماً «شأناً شرق أوسطي» سواء في اتجاه احتوائها أم في اتجاه تحريرها. وان هذا الإرتباط لم يكن في صالح حركة الثورة في هذا الاقليم، وإنما دعم المحاولات الأثيوبية بوصم الثورة الأريترية كحركة انفصالية ترمي بتحريض عربي إسلامي الى تفتيت أوصال الأمبراطورية الأثيوبية المسيحية. الأمر الذي أضفى على القضية الأريترية أعباء على الساحة الدولية، كان يمكن أن تتجاوزها في ظروف أخرى[1].

ويرجع ارتباط الثورة الأريترية بالمنطقة العربية الى امتداد الساحل الأريتري لمسافة ما يقرب من ألف كيلومتر على مدخل البحر الأحمر من جهة الجنوب، مما جعلها تدخل في حسابات الأمن الاستراتيجي لهذه المنطقة. كما أن هذا الموقع قد جعل أريتريا تدخل دائماً ضمن خطط الهجوم الإستعماري على المنطقة العربية، وكذلك خطط الدفاع الوطني عنها. وفي التاريخ الحديث كان الأمر كذلك مع البرتغاليين والأتراك.. ويصدق القول نفسه على محاولات الدولة الوطنية في

---

(١) حلمي شعرواي، «الثورة الاريترية وحق تقرير المصير،» **السياسة الدولية**، السنة ١٣، العدد ٥٠ (تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٧)، ص ١٤١ - ١٤٢.

مصر في عهد محمد علي في الوصول الى هذه المنطقة. ثم كانت خطط القوى الإستعمارية الغربية في هذه المنطقة طوال القرن العشرين، حلقات في سلسلة طويلة من محاولات تأمين قناة السويس وثروات النفط في المشرق العربي، استخدمت خلالها إسرائيل كأداة لتحقيق هذه المخططات. وهو ما يتضح في حرص اسرائيل على تدعيم علاقاتها مع النظام الإمبراطوري الأثيوبي، ثم مع النظام العسكري القائم هناك منذ ثورة عام ١٩٧٤، بغض النظر عن اللون الذي يكتسي به هذا النظام[٢].

من هنا، كان للأحداث التي تجري في إقليم أريتريا رجع لدى الأنظمة العربية. فقامت بعضها بدعم قضيته سياسياً، بينما مولت الأخرى عمليات الكفاح المسلح. وعلى الرغم من المبالغات الاثيوبية حول الدعم العربي للثورة الاريترية، فإن الحجم الحقيقي لما تتلقاه حركات التحرر الاريترية من مساعدات عربية لا يعتبر عاملاً حاسماً في حركة النضال المسلح لتلك الحركات، حيث تتركز هذه المساعدات بالدرجة الاولى على الجبهات التي تفتقر الى التأثير على ميدان القتال - كما سنرى فيما بعد -. كذلك، فإن تلك المساعدات لم تبلغ من الحجم ما يمكن أن يحقق لتلك الحركات الدفعة القوية التي تحقق لها النصر العسكري الحاسم، وانما اقتصرت على المساعدات المالية المحدودة أو التأييد المعنوي المتأرجح بين مناصرة الثورة على المستوى الاقليمي، وبين محاولات التوفيق بينها وبين النظام الحاكم في اثيوبيا.

ولكن بغض النظر عن الحجم المؤثر للمساندة العربية، فإنه يبقى التساؤل المطروح حول دوافع الارتباط العربي بالقضية الاريترية والعوامل المحركة له مداً وجزراً. ويمكن تقسيم هذه الدوافع الى اعتبارات ايديولوجية ومواقف مبدئية، الى جانب وجود الاعتبارات الاستراتيجية والمصالح القومية. والمتأمل لمواقف الاقطار العربية نحو القضية الاريترية يرى بوضوح كيف تشابكت هذه الاعتبارات والتحمت بحيث دفعت بالبعض الى مناصرة حركات التحرير الاريترية بالدعم المادي والمعنوي، وكيف أدت الاعتبارات ذاتها إلى كف بعض هذه الاقطار لما كانت تقدمه من مساعدات، بل أن غلبة أحد هذه الإعتبارات في وقت ما وأفوله في وقت لاحق، قد أدى الى تذبذب منحنى تأييد قطر عربي أو آخر للثورة الأريترية صعوداً أو هبوطاً. وهذا ما يوضحه تناول مواقف الأقطار العربية وتحليل التناقضات التي تحكمها في تعاملها مع الثورة الاريترية.

أولاً: الموقف المصري

وجدت الثورة الاريترية في القاهرة بؤرة الحركة التحررية في القارة الافريقية في بداية الستينات.. حيث تجمع في العاصمة المصرية عدد كبير من مكاتب حركات التحرر الوطني ضد الإستعمار في القارة، لقيت جميعها التأييد المادي والمعنوي من الحكومة الناصرية التي اعتبرت معركته مع الإستعمار جزءاً لا يتجزأ من حركة التحرر الافريقية. وكانت ارهاصات حركات التمرد ضد الوجود الأثيوبي المفروض من جانب واحد على اريتريا قد بدأت في التراكم منذ منتصف الخمسينات، حتى وصلت الى حد اعلان الثورة واستبعاد الطرق السلمية في الكفاح. وكانت أعداد من الصفوة الأريترية تتلقى تعليمها في مصر فتجمعت وعبرت عن أماني الشعب الأريتري،

(٢) المصدر نفسه، ص ١٤١. انظر ايضاً:

David Pool, «Africa's Longest War,» A Report for the Anti-Slavery Society, London, 1979, p.9.

وأصدرت بيان تأسيس جبهة التحرير الأريترية في القاهرة في تموز/يوليو عام ١٩٦٠. وقد منحت الحكومة المصرية تأييدها للجبهة وسمحت لها بإنشاء معسكر تدريب عسكري قرب الاسكندرية، وتشير بعض الكتابات الى أن مصر هي التي كانت تتولى الأشراف على تدريب أعضاء الجبهة في الإتحاد السوفياتي[٣].

وقد انطلق الموقف المصري في بداية الستينات من إعتبارات الإلتزام المبدئي بالإعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها، وتحقيقاً لالتزام مصر بمساندة جميع قوى التحرر في القارة الافريقية. ولكن ما لبثت هذه الالتزامات أن تعارضت مع إعتبارات ايديولوجية أخرى تبناها الحكم المصري وهي تلك الخاصة بتحقيق الوحدة الافريقية، ومحاولات انشاء منظمة الوحدة الافريقية التي كانت أثيوبيا - بصفتها دولة كبرى إقليمياً - تحتل فيها مكانة بارزة، كذلك تعارضت الإلتزامات المبدئية مع المصالح الإستراتيجية المصرية في منابع النيل، ورغبة الحكومة المصرية الدائمة في خلق علاقات حسن الجوار مع الأنظمة المتحكمة في هذه المنابع. وأدى التزام منظمة الوحدة الافريقية بالمحافظة على الحدود التي ورثتها الدول الافريقية من الاستعمار، جنباً الى جنب مع الضغوط التي مارسها النظام الامبراطوري على مستوى الاتصالات الشخصية بالزعامات المصرية، الى تقلص التأييد المصري المباشر لجبهة التحرير الاريترية منذ عقد مؤتمر القمة الافريقي في القاهرة عام ١٩٦٤ من أجل تأكيد إحترام كل الدول للحدود المرسومة وقت الاستقلال. لذلك اتخذت المساعدات المصرية شكلاً غير مباشر بخاصة في المجال الثقافي. ومع ذلك فقد أبقت مصر على تأييدها المعنوي المتحفظ للجبهة وظلت مكاتبها مفتوحة، وذلك نتيجة لاعتبارات الوجود الاسرائيلي في أثيوبيا بخاصة على المستوى العسكري، والذي كان يشكل نوعاً من التهديد للمصالح العربية في البحر الأحمر. ولكن بصفة عامة، يمكن القول بأن المساعدات المصرية لجبهة التحرير الأريترية في النصف الثاني من عقد الستينات، لم تكن ذات ثقل في التأثير على الكفاح المسلح في اريتريا، بخاصة اذا ما أخذنا في الاعتبار الظروف التي مرت بها في مرحلة ما بعد النكسة.

أما خلال عقد السبعينات، فقد لعبت عوامل جديدة طرأت على منطقة القرن الافريقي في دفع النظام المصري نحو اعلان تأييده رسمياً للثورة الاريترية، وقد تمثلت هذه العوامل في قيام الثورة الاثيوبية في عام ١٩٧٤، واعلان اتجاهها نحو اليسار، وتحالفها مع الإتحاد السوفياتي وكوبا. فقد أعلن الرئيس السابق أنور السادات في أيار/مايو عام ١٩٧٦ تأييده لحق اريتريا في الحكم الذاتي[٤]. ووراء هذا التصريح تقف عوامل الصراع الدولي في القرن الافريقي وتوجهات النظام المصري في ذلك الوقت نحو الغرب.

وجدير بالذكر أن الخط الواضح «للدبلوماسية الهادئة» المصرية في عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول القارة، ورفض التورط العسكري في المنازعات القائمة داخلها، اضافة الى الاستراتيجية المصرية الثابتة الخاصة بالحفاظ على علاقات ودية مع أثيوبيا، كل هذه الاعتبارات دفعت الى اتخاذ موقف متحفظ من القضية الاريترية في المرحلة الراهنة[٥]. وهذا ما يفسر

(٣) جلال يحيى ومحمد نصر مهنا، **مشكلة القرن الافريقي وقضية شعب الصومال** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١)، ص ٦٠٢ - ٦٠٣.

(٤) شعراوي، «الثورة الاريترية وحق تقرير المصير،» ص ١٤٣.

(٥) انظر: نجوى امين الفوال، «الواقع المعاصر للثورة الاريترية،» ورقة قدمت الى: الندوة الدولية حول القرن=

الاقتضاب الشديد في تناول الصحف المصرية لأخبار المعارك التي تقودها الجبهة الشعبية في السنوات الأخيرة ضد معاقل الجيش الأثيوبي.

ثانياً: الموقف السوداني

يعتبر السودان ـ بحكم وجود علاقات الجوار مع أثيوبيا ـ أكثر البلدان العربية انغماساً في القضية الأريترية. ويحكم الموقف السوداني في علاقته مع الثورة الاريترية عاملان: **الأول** يتصل بعلاقاته مع النظام الحاكم في أثيوبيا، **والثاني**: يتعلق بمشكلة الجنوب. وغني عن التعريف مدى ارتباط العاملين بعضهما ببعض. لذلك، فقد مرت علاقة السودان بالقضية الاريترية بمراحل من التصاعد والتوقف، رغم تأييد التنظيمات السودانية جميعاً بدرجات مختلفة للثورة الاريترية[٦].

ففي أوائل الستينات، سمحت حكومة الخرطوم لجبهة تحرير اريتريا بإنشاء قيادة ميدانية لها في كسلا، على طول الحدود السودانية ـ الاريترية في أراضي قبائل بني عامر، وكانت الجبهة في الأصل تتلقى منهم عوناً كبيراً. إلا أن هذه المساعدة عرضت السودان لهجوم محتمل من أديس أبابا، بخاصة وأن حكومة الخرطوم كانت تواجه حركة تمرد في اقاليمها الجنوبية. وازاء حدة الصراع في جنوب السودان، رأت حكومة الخرطوم أنه من الحكمة أن تضع جبهة تحرير أريتريا تحت سيطرتها، بل انه في أواخر الستينات حاولت حكومة السودان ايقاف التسهيلات التي تقدمها للجبهة في كسلا، كما حاولت أن تلعب دوراً في الوساطة بين أديس أبابا وجبهة تحرير اريتريا، وذلك بتشجيع قيام ترتيبات فدرالية جديدة تعطى اريتريا على الاقل درجة من الحكم الذاتي[٧].

وقد أدى قيام الثورة في أثيوبيا واعلان تبنيها للخط الماركسي، في الوقت نفسه الذي تحول فيه نظام النميري من التحالف مع الاتحاد السوفياتي الى التوجه نحو الغرب، أدى هذا الى تعقد العلاقات الأثيوبية ـ السودانية، وتبع ذلك توفير السودان فرصة اتخاذ أراضيه على الحدود كقواعد لهجوم جبهات التحرير الاريترية على القوات الأثيوبية.. ووضح ذلك في تمركز قوات جبهة التحرير الارتيرية بصفة أساسية على حدود السودان، بخاصة بعد انشقاق الجبهة الشعبية عنها وسيطرة الأخيرة على قواعد الثوار داخل اقليم اريتريا[٨].

ونتيجة انغماس السودان ـ بحكم موقعه ـ في القضية الاريترية، فقد تحمل العبء الأكبر الناجم عن العمليات العسكرية التي تشنها حكومة أثيوبيا ضد الثوار الاريتريين، بخاصة فيما يتعلق بفرار آلاف اللاجئين الاريتريين وعبورهم الحدود الى السودان. وقد ظهر هذا بوضوح في أعقاب عملية «النجم الأحمر» ـ وهو الهجوم العسكري الكبير الذي قاده منغستو ضد ثوار اريتريا عام ١٩٨٢ من أجل القضاء على مشكلة اريتريا قضاء مبرماً ـ حيث لم يقتصر الأمر على فرار آلاف المدنيين الاريتريين من البطش الأثيوبي، وانما شمل أيضا فرار العديد من الجنود الأثيوبيين

= الأفريقي، عقد في معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، كانون الثاني/يناير ١٩٨٥، ص ٢٤.

(٦) شعراوي، المصدر نفسه، ص ١٤٢.

(٧) يحيى ومهنا، **مشكلة القرن الافريقي وقضية شعب الصومال**، ص ٦٠٤.

(٨) Michel and Trish Johnson, «Eritrea: The National Question and the Logic of Protracted Struggle,» *African Affair*, (The Journal of the Royal African Society), vol. 80, no. 319 (April 1981), p.192

الى الحدود السودانية بعد انتهاء المعارك مع الجبهة الشعبية منذ منتصف عام ١٩٨٢. واذا أضفنا الى ما سبق، تحمل السودان لأعباء ومشكلات توطين اللاجئين الاريتريين نتيجة ظروف الجفاف والمجاعة منذ بداية الثمانينات، لاتضح بصورة أكثر جلاء حجم مشكلة اللاجئين الاريترية التي تتحملها حكومة السودان على الرغم من الظروف الاقتصادية السيئة التي تمر بها. وقد قدر عدد من نزحوا من اريتريا ـ قبل تفشي المجاعة في المنطقة ـ الى السودان في بداية الثمانينات بحوالى نصف مليون لاجىء. ولا بد ان هذه الأرقام قد تضاعفت نتيجة تدهور الاوضاع في أثيوبيا، وتضخم المشكلة بدرجة أكبر في اقليم اريتريا اذا وضعنا في الإعتبار موقف حكومة منغستو من المساعدات المقدمة لهذا الاقليم[٩].

ومنذ وقع الانشقاق في صفوف جبهة التحرير الاريترية في بداية السبعينات، وحكومة السودان تحاول بذل المساعي لإعادة الوحدة والتنسيق بين فصائل الثورة الثلاث: الجبهة الأم، و«الجبهة الشعبية» و«جبهة التحرير الاريترية ـ قوات التحرير الشعبية». ففي عام ١٩٧٧، وفي أعقاب تصاعد المد الثوري في الاقليم وتحقيق الجبهات الاريترية لعدة انتصارات متتالية على الحكومة الأثيوبية، وتوافر الفرصة الملائمة لإعلان استقلال الاقليم، حاول السودان في مؤتمر نظمه في الخرطوم اقامة حوار ديمقراطي يستهدف الوصول الى مشروع للوحدة يبدأ بالتنسيق العسكري والسياسي وتوحيد الاعلام بين الفصائل الثلاث، على ان تتشكل خلال عام لجنة تحضيرية تدعو الى مؤتمر توحيدي شامل، وتتشكل حكومة مؤقتة في أسمرة كمنطلق لتحرير باقي المدن الاريترية الواقعة تحت السيطرة الأثيوبية. ولكن عوامل الشك والارتياب فيما بين قيادات الثورة الاريترية، وخبرة الحرب الأهلية التي سبقت عقد هذا المؤتمر بين جبهات التحرير، أدت الى فشله في الوصول الى الصيغة التوحيدية في ذلك الوقت[١٠]. كذلك يحاول السودان في الوقت الحالي التنسيق مع السعودية وبلدان الخليج من أجل توحيد صفوف الجهات الاريترية المعتدلة في مواجهة الجبهة الشعبية وذلك بهدف الضغط على الأخيرة لقبول اتفاق للوحدة مع الجبهات الأخرى[١١]، كما سنرى في الجزء التالي.

ثالثاً: مواقف قوى النفط العربية

يرجع اهتمام السعودية وبلدان الخليج العربي بالقضية الاريترية الى اعتبارات استراتيجية، اكثر منها إسلامية أو عربية. فقد تعاملت السعودية مع الثورة الأريترية منذ الستينات من واقع استراتيجيتها الوطنية الخاصة، فاقتربت من الاريتريين في ظل الفكرة الاسلامية. ولكن حينما واجهت تهديداً يسارياً من عدن، و«نفوذاً شيوعياً» تبعاً لذلك في تقديرها، وثقت السعودية علاقاتها بأثيوبيا الامبراطورية، وتحفظت عملياً على الاتجاهات اليسارية في الثورة الاريترية، بل وكفت عن اي صلة بها. ولم تعد الرؤية الإسلامية نشطة في السياسة السعودية نحو

(٩) C. legum, «Ethiopia,Towards a peoples' Democratic Republic,» *Africa Contemporary Record, 1982 - 83* (London), (1984), pp. B144 - 7.

(١٠) يوسف الشريف، «ازمة الثورة الاريترية على طريق الانفراج،» **روز اليوسف** (القاهرة)، (١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩)، و
Pool, «Africa's Longest War,» p. y-z.

(١١) Legum, «Ethiopia, Towards a peoples' Democratic Republic,» p. B144.

اريتريا الا مؤخراً، لاعتبارات استراتيجية وطنية مرة أخرى بالنسبة للنظام الأثيوبي الجديد(١٢).

وكانت السعودية قد أيدت الثورة الاريترية منذ اندلاعها في الستينات، ووعدت بمساعدتها مادياً كحركة اسلامية ومن أجل تأمين مصالحها في البحر الأحمر، بخاصة في أرخبيل جزيرة دحلك أمام ساحل اريتريا. ولكن نمو الطابع القومي للثورة الاريترية وغلبته على الطابع الاسلامي، في الوقت نفسه الذي تفجرت فيه ثورة اليمن واندلاع الحرب هناك، أدى الى خفض الاهتمام السعودي بحرب التحرير في اريتريا. وفي الوقت نفسه، كان لاستبدال اثيوبيا للنفوذ السوفياتي محل النفوذ الامريكي منذ عام ١٩٧٧، اضافة الى الوجود السوفياتي في اليمن الديمقراطية، أثر كبير في دفع السعودية الى عودة اهتمامها بما يجري في اريتريا.

ولكن خلال استعادة السعودية لاهتماماتها في المنطقة، كانت الساحة الاريترية قد شهدت انقسام جبهة التحرير الاريترية الى عدة فصائل وحركات للتحرير، ودفعت الاحداث الى تفوق «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» على باقي الجبهات، حيث تكاد تكون الجبهة الوحيدة التي تتمركز داخل اريتريا وتضم أكثر من عشرة آلاف مقاتل، سيطروا حتى عام ١٩٨٤ على حوالى ٨٠ بالمائة من الأراضي الاريترية، بينما يتركز نشاط الجبهات الأخرى على منطقة الحدود مع السودان، ولا ترقى عملياتها العسكرية الى مستوى ما تقوم به الجبهة الشعبية نفسه(١٣). ولكن تبني الأخيرة للايديولوجية الماركسية اللينينية، بل وتطبيق مبادئها بالفعل على الجماعات الاريترية المنتمية اليها، قد دفع السعودية ـ ومعظم بلدان الخليج ـ الى تقليص مساعداتها لها والبحث عن بديل لها في الساحة الاريترية. وكان هذا البديل هو حركة «جبهة التحرير الاريترية ـ قوات التحرير الشعبية» التي يتزعمها عثمان صالح سابي وهو من الشخصيات ذات الارتباط التاريخي والصلة الوثيقة بالزعامات العربية في منطقة الخليج. لذلك تكاد السعودية وبلدان الخليج العربي أن تقصر مساعداتها على جبهة عثمان سابي.

وعلى الرغم من تركيز مساعدات قوى النفط الخليجية على «جبهة التحرير الاريترية ـ قوات التحرير الشعبية»، فإن هذه القوى تدرك الحجم الحقيقي لفعالية قوات هذه الجبهة في الميدان. ويحاول عثمان سابي اقناع بلدان الخليج بقدرات جبهته العسكرية عن طريق بعض العمليات القتالية المحدودة، بهدف اظهار منافسته للجبهة الشعبية، ومثال ذلك عملية منطقة «جاش» على الحدود السودانية، وقد عقد سابي مؤتمر الجبهة العام في أيار/مايو عام ١٩٨٤ في محاولة لإظهار قدرات جبهته أمام الصحافة العالمية، وقام بعرض لـ ٣٨ من الأسرى الأثيوبيين، اضافة الى عرض عسكري قام به ٥٠٠ من جنود الجبهة. وقد حضر هذا المؤتمر أحد المسؤولين السعوديين وأعلن فيه، أن السعودية ستمنح مساعدات لا حدّ لها للثورة الأريترية لو استطاعت جبهات التحرير أن تحل المشكلات القائمة فيما بينها وتحقق وحدتها(١٤).

---

(١٢) شعراوي، «الثورة الاريترية وحق تقرير المصير،» ص ١٤٢.

(١٣) J. Bearman, «Eritrea: Freedom Fighters Bury the Hatchet,» *New African*, (August 1984), p. 31.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٣٠ ـ ٣١، والآن فيليبس، «العرب المحافظون يضغطون على قرار اريتريا كي يتحدوا،» تقرير لوكالة رويتر للانباء، ١ حزيران / يونيو ١٩٨٤.

ويشير هذا التصريح الى تبني الحكومة السعودية للمبادرة التي أعلنها عثمان صالح سابي في هذا المؤتمر العام، حيث صوتت جبهته بأغلبية ساحقة من أجل الوحدة مع جبهة التحرير الشعبية وباقي الجبهات. كما يشير الى استخدام قوى النفط الخليجية لمساعداتها كوسيلة للضغط على الجبهة الشعبية كي تقبل التنسيق مع جبهة عثمان سابي. وقد اتضح هذا الموقف من قبل من خلال اتفاق جدة في كانون الثاني/يناير عام ١٩٨٣ بين كل فصائل الثورة الاريترية المنافسة للجبهة الشعبية، ثم اتفاق الكويت في كانون الاول / ديسمبر من العام نفسه بين «جبهة التحرير الاريترية ـ قوات التحرير الشعبية» و«الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» والذي نص على تشكيل لجنة مشتركة من قيادات الجبهتين، ولكن هذه اللجنة لم تجتمع حتى الآن، فالشقاق غير المعلن والشكوك المتبادلة وخبرات التنازع والحرب الأهلية لا زالت تقف عائقاً على الرغم من الترحيب العلني بين كل الجبهات بهذه الوحدة. ولا شك أن انتصارات الجبهة الشعبية التي تحققها داخل الاقليم ضد الجيش الأثيوبي، تدفعها الى محاولة المضي وحدها في طريق الكفاح المسلح(١٥).

وانعكاساً لموقف السعودية ومعظم بلدان الخليج لجبهة عثمان صالح سابي وقصر مساعداتها عليها، فإن الصحف الصادرة في هذه البلدان تقصر أيضاً ما تنشره من أنباء أو تحقيقات عن الثورة الاريترية على أخبار «جبهة التحرير الاريترية ـ قوات التحرير الشعبية»، وتصريحات زعيمها، بخاصة تلك التي ينوه فيها بالمساعدات والتبرعات التي تحصل عليها جبهته من هذه البلدان منذ قيام الثورة الاريترية. وتتجاهل هذه الصحف انتصارات الجبهة الشعبية التي حققتها ضد الجيش الأثيوبي منذ بداية عام ١٩٨٤(١٦).

رابعاً: الموقف السوري والعراقي

كانت كل من سوريا والعراق من أوائل الاقطار العربية التي ساندت حركة التحرير الاريترية مادياً وعسكرياً ومعنوياً. وقد مثل القطران السند الأساسي لجبهة التحرير الاريترية في الفترة من منتصف الستينات حتى عام ١٩٧٤. ويمكن تفسير ذلك جزئياً من خلال وصول البعث الى الحكم في البلدين، اذ ينص دستوره على أن أرض الوطن العربي تمتد من «خلف جبال الحبشة». ولكن بسبب التصدع الذي وقع في صفوف هذه الجبهة وما ترتب عليه من انشقاقات وقيام جبهات عدة، فقد طرأت تغييرات على موقف كل من البلدين من الثورة الاريترية. حيث احتفظ العراق بعلاقاته مع جبهة التحرير الاريترية (الجبهة الأم) بينما دعمت سوريا علاقاتها مع الجبهة الشعبية. ويلاحظ ان الخلاف بين نظام حزب البعث في كلا البلدين، هو الذي شجع على هذه الاختلافات(١٧). وحالياً تلعب الدبلوماسية السورية دوراً محدوداً في محاولات التوفيق بين جبهات التحرير، ولكن انغماسها في حرب لبنان قد نتج عنه هبوط القضية الاريترية الى قاع قائمة الاولويات السورية. أما العراق فعلى الرغم من صلات القيادة العراقية بعثمان سابي وجبهته، الا

---

(١٥) «Ethiopia: The Eritrean Challenge,» *Africa Now*, (July 1984), p.22.

(١٦) في هذا الصدد، على سبيل المثال، انظر تصريحات زعماء جبهة تحرير اريتريا حول علاقاتها مع بعض البلدان العربية والمنشورة في: **البلاد** (جدة)، ٤/٣/١٩٨١. وكذلك ندوة جريدة الاتحاد: «مستقبل الثورة الاريترية،» ٨/٨/١٩٨٤، وتصريحات ممثل جبهة التحرير الاريترية في: **الانباء** (الدوحة)، ٧/١/١٩٨٥.

(١٧) يحيى ومهنا، **مشكلة القرن الافريقي وقضية شعب الصومال**، ص ٦٠٤.

ان انشغال القوى العراقية في الحرب مع إيران منذ عام ١٩٨٠ قد أدى الى توقف جميع المساعدات العراقية لجبهات التحرير الاريترية.

خامساً: موقف ليبيا واليمن الديمقراطية

بدأت ليبيا في عهد الملك السنوسي في تناول قضية اريتريا كمسألة دينية اسلامية، ثم تطورت إلى الاعتبار القومي والاسلامي معاً منذ قيام ثورة الفاتح من ايلول / سبتمبر عام ١٩٦٩. وقد قدمت ليبيا مساعدات ضخمة لـ «جبهة التحرير الاريترية ـ قوات التحرير الشعبية» منذ قيامها عام ١٩٧٠، وساهم العقيد القذافي بطرح القضية في اجتماعات القمة الافريقية في أديس أبابا نفسها في عام ١٩٧٣[١٨]. الا انه منذ قيام الثورة الاثيوبية وتحالفها مع الاتحاد السوفياتي، انقلب الموقف الليبي الى النقيض، حيث توقفت المساعدات المقدمة لجبهات التحرير الاريترية، ووصل الأمر الى حد العداء السافر تجاهها بالمشاركة بالمال والسلاح في الهجوم الأثيوبي عام ١٩٧٨ الذي كان يهدف الى تصفية الثورة الاريترية[١٩]. ويدعي النظام الليبي تبنّي صيغة جديدة لمساعدة مسلمي اريتريا، وذلك بمساعدة كل مسلمي اثيوبيا الذين يشكلون الاغلبية هناك، بتعاونه مع النظام الأثيوبي[٢٠]. كما يدعو من خلال مؤتمراته الشعبية النظام الصديق في أثيوبيا الى اجراء حوار مباشر مع ممثلي الثورة الاريترية من أجل حل القضية الاريترية وقطع الطريق على محاولات الامبريالية والصهيونية والرجعية في مد نفوذها من خلال الصراع الأثيوبي ـ الاريتري[٢١].

ولا يختلف موقف اليمن الديمقراطية عن موقف ليبيا، حيث كانت عدن نقطة عبور شحنات الاسلحة والمؤن المتجهة الى اريتريا، ولكنها عادت وأوقفت مساعداتها للثوار هناك بعد تحالفها مع نظام منغستو في أثيوبيا. وفي حديث لرئيس اليمن الديمقراطية آنذاك مع احدى الصحف العربية الصادرة بلندن صرح علي ناصر محمد أن اليمن الديمقراطية ترفض التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة ومنها أثيوبيا، كما أنه لا يؤيد لغة استخدام القوة في حل المنازعات[٢٢].. وذلك في محاولة منه للموازنة بين موقفه من كل من ثورة اريتريا وثورة أثيوبيا، وكلتاهما تعلن تبنيها للأفكار الماركسية اللينينية التي يتبناها النظام اليمني الديمقراطي.

ويدل موقف كل من ليبيا واليمن الديمقراطية على غلبة العوامل الاستراتيجية والمصالح القومية على الاعتبارات الايديولوجية في تحديد السياسات الخارجية للبلدان العربية كشريحة ممثلة للعالم الثالث. كما يعتبر هذا الموقف من جانب البلدين مؤشراً قوياً على مدى تبعية بعض الأنظمة العربية لأحد المعسكرين ـ الشرقي أو الغربي ـ وتأثير ذلك على مواقفها الدولية حتى، ولو أدى بها الأمر الى تبني مواقف متناقضة حيال القضية نفسها.

---

(١٨) شعراوي، «الثورة الاريترية وحق تقرير المصير،» ص ١٤٣.

(١٩) Pool, «Africa's Longest War,» p. q.

(٢٠) شعراوي، المصدر نفسه، ص ١٤٣.

(٢١) انظر البيان الصادر عن الدورة العادية الثانية لمؤتمر الشعب العربي، طرابلس، ١٩ كانون الثاني / يناير ١٩٨١، في: **يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨١** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ٤٧٩.

(٢٢) **التضامن** (لندن)، العدد ٥٦، ٥/٥/١٩٨٤، في: **يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٤** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٤٣٥.

سادساً: موقف جامعة الدول العربية

نجحت أثيوبيا بفضل الاتصالات الشخصية للامبراطور السابق هيلاسيلاسي في حجب القضية الاريترية عن المحافل الدولية، فقد اقرت منظمة الوحدة الافريقية مبدأ احترام الوحدة الاقليمية لكل دولة من دول القارة والحفاظ على الحدود الموروثة عن الدول الاستعمارية في افريقيا، وكان لهذا المبدأ الغلبة على مبدأ دولي هام وهو حق الشعوب في تقرير مصيرها. ومن ثم اعتبرت المنظمة الافريقية القضية الاريترية قضية داخلية لدولة عضو بها، وقد كان لهذا الموقف الافريقي أثره على توجه الثورة الاريترية الى البلدان العربية كمنفذ لوصول صوتها الى المحافل الدولية وكمحاولة للخروج من العزلة السياسية والاعلامية المفروضة عليها.

وعلى مستوى لقاءات الجامعة العربية ـ كمنظمة اقليمية ـ ظلت القضية الاريترية لسنوات طويلة خارج اهتمام هذه المنظمة. ويرجع ذلك الى حرص الجامعة على عدم معالجة هذه القضية كمسألة قومية عربية، وحرصها على عدم اتخاذ موقف محدد في النزاع الدائر في المنطقة، وذلك من أجل عدم المساس بالحسابات التقليدية الافريقية نحو العرب[٢٣]. اما قرار وزراء الاعلام العرب في شباط / فبراير عام ١٩٧٥ بضرورة ممارسة الضغوط على أثيوبيا للاعتراف بحق الاستقلال وتقرير المصير للشعب الاريتري، فقد جاء نتيجة لضغوط الدبلوماسية العربية الجديدة للدول صاحبة النفوذ في الجامعة، والتي تتخذ موقفاً خاصاً من النظام الأثيوبي الجديد[٢٤]. ولكن نتيجة لحرص الجامعة على المشاركة في عملية التعاون العربي ـ الافريقي، فإن دورها في تبني القضية الاريترية قد عاد الى الفتور. ويتركز هذا الدور منذ بداية الثمانينات في المبادرات التي تقوم بها الجامعة العربية من أجل توحيد فصائل الثورة الأثيوبية. فقد جمعت الجامعة العربية هذه الفصائل في تونس في عام ١٩٨١، وترأس الاجتماع الشاذلي القليبي الامين العام. ولكن تلك الجهود لم تسفر عن أي تقارب بين الجبهات، بخاصة بعد انفراد البلدان العربية الخليجية بهذه المبادرات، وما نتج عن ذلك من تعاملها مع الجبهات الأكثر اعتدالاً ـ والاقل وزناً ـ ورفض الجبهة الشعبية لهذه الجهود[٢٥]. وإن كانت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية قد دعت في بيان أصدرته في تونس، الحكومة الأثيوبية الى وقف هجماتها على الشعب الاريتري وأن تستجيب لمطالبه الشرعية في تقرير مصيره[٢٦].

وجدير بالذكر أن التنظيمات الفرعية والشعبية العربية تتخذ مواقف أكثر جرأة ووضوحاً من موقف الجامعة العربية. فقد دعا مجلس وزراء الصحة العرب في دورته السادسة بالجزائر في آذار / مارس عام ١٩٨١ الى تقديم الدعم الطبي الى الثورة الاريترية[٢٧] كما اكد البيان الختامي

---

(٢٣) Pool, «Africa's Longest War,» p. q.

(٢٤) شعراوي، «الثورة الاريترية وحق تقرير المصير،» ص ١٤٢.

(٢٥) Legum, «Ethiopia, Towards a poeple's Democrtatic Republic,» p. B144, and **يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨١**، ص ١١٣ و٢٠٧.

(٢٦) انظر: **البلاد**، ٢٧/٢/١٩٨٢، في: **يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٢** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ١٣٢.

(٢٧) انظر: **الشعب** (الجزائر)، ٢/٣/١٩٨١، في: **يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨١**، ص ٩٢.

لمجلس الاتحاد البرلماني العربي في مؤتمره الثالث عشر الذي عقد بالرباط في شباط / فبراير عام ١٩٨٣، على حق الشعب الاريتري في تقرير مصيره وفقاً لمبادىء الأمم المتحدة، ودعا حكومات الدول العربية والاسلامية الى دعم كفاح شعب اريتريا، والقيام بكل ما من شأنه أن يجبر النظام الأثيوبي على التفاوض مع ممثلي اريتريا وفقاً لمقررات منظمة المؤتمر الاسلامي والأمم المتحدة(٢٨).

تقويم الدور العربي في القضية الاريترية

يوضح استعراض وتحليل مواقف الاقطار العربية من الثورة الاريترية ان الدور العربي قد تأرجح بين تأييد ودعم الكفاح المسلح الذي تقوده هذه الثورة، وبين مناصبتها العداء والتحالف مع النظام الحاكم في أثيوبيا ضدها. كما يشير الى عجز البلدان العربية عن اتخاذ موقف موحد حيال تلك القضية، وذلك نتيجة للخلافات وعوامل الشقاق الموجودة في الصف العربي. كذلك، فإنه يتضح بصورة جلية غلبة اعتبارات الامن الاستراتيجي والمصالح القومية على اعتبارات الوفاق الايديولوجي في تحديد اتجاهات البلدان العربية نحو القضية الاريترية، بل لقد تجسدت من خلال هذه الاتجاهات تأثير عوامل التبعية السياسية لدول المنطقة العربية وارتباطاتها باستراتيجيات القوى العظمى في المنطقة، الأمر الذي أدى الى وقوع هذه الدول في العديد من المتناقضات والمواقف المتضاربة. وقد رأينا تأثير عوامل الصراع الدولي بين القوتين الأعظم في منطقة القرن الافريقي على تبدل مواقف البلدان العربية من الثورة الاريترية من النقيض الى النقيض.

وتجدر في هذا الصدد الاشارة إلى النتائج التي ترتبت على تناقض المواقف العربية وتضاربها حيال القضية الاريترية وذلك على المستويين المحلي والإقليمي. فقد استوعبت القوى الثورية الحقيقية في اريتريا الدروس المستفادة من هذا التناقض في التأييد العربي غير المتوازن، واستطاعت أن تطور الى حد كبير استراتيجية الكفاح المسلح طويل الأجل الذي يعتمد بدرجة أساسية على إمكانات الثورة المحلية. وذلك بعد أن اغلقت البلدان العربية - أو كادت - امامها باب المساعدات وعانت هذه القوى من محاولات استخدام بعض هذه البلدان لمساعداتها كوسيلة للضغط عليها لقبول التحالف مع بعض القوى المرضي عنها عربياً.

أما على المستوى الإقليمي فتعتبر قضية اريتريا إحدى العقبات التي تواجه العلاقات العربية - الافريقية حيث تثير المساعدات العربية حفيظة الدول الافريقية بخاصة تلك التي تعاني من مشكلات انفصالية، وذلك بعد أن نجحت أثيوبيا في ترسيخ صورة الثورة الاريترية كحركة انفصالية في العقل الافريقي. بل ان أثيوبيا نجحت أيضاً في الاستفادة من الميراث الاستعماري الذي دعم صورة العرب كقوى امبريالية اقليمياً تسعى للسيطرة على مقدرات القارة. فروجت صورة المسألة الاريترية كمسألة عربية تسعى من خلالها البلدان العربية الى فرض سيطرتها على منطقة القرن الافريقي، وتحويل البحر الأحمر الى بحيرة عربية اسلامية، وفوق هذه الخلفية، أدت المساعدات العربية لجبهات التحرير الاريترية - على محدوديتها - الى زيادة حدة التوتر بين الوطن العربي والدول غير العربية في منظمة الوحدة الافريقية. وقد حاولت أثيوبيا استصدار اعلان من المنظمة يستنكر «التدخل العربي في الحرب الانفصالية في القرن الافريقي» ولكنها فشلت.

---

(٢٨) انظر: **الانباء** (الرباط)، ١٢/٢/١٩٨٣، في: **يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٣** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٣٤٨.

وخلاصة القول، إن تفسخ الارادة العربية وانقسام الصف العربي حيال هذه القضية، وغيرها، قد ترك آثاره السيئة على الصورة القومية للعرب في القارة الافريقية. كما أن هذا الانقسام في القوى العربية مع ما صاحبه من عدم وضوح الخط الاستراتيجي الذي يحدد لسياساتها الرؤية الثابتة والمستقرة لمصالحها القومية ومبادئها الايديولوجية قد أدى إلى تشكك القوى الافريقية المتعاملة معها في مدى جدية مواقفها والتزاماتها ازاء هذه القارة □